فى بلاد المشرق (مصر والشام) فلم يكن من الممكن مهاجمة المشارقة فى عقر دارهم بالإضافة إلى أن ابن مالك وابن معط اتخذا من مصر والشام ملاذاً ومأمناً من الفتن والثورات التى قامت فى بلاد الأندلس كما أشرنا آنفاً. ولذا كانت تجربتهما فى نظم القواعد اعتراضاً على وسائل تلقين النحو وتدريسه لا على النحو وأصوله ومع ذلك قصرت المنظومة النحوية عن الوفاء بمتطلبات القاعدة النحوية واستيفاء شروطها لقيود الوزن والقافية ومحدودية الضرورات ودورانها فى إطار المستعمل من لغات العرب. والدليل على ذلك معانى حروف الجر المتعددة التى تتسع باتساع الاستعمال العربى.

فمعانى حروف الجرّ دراسة أسلوبية فى المقام الأول، فالمعنى الذى يؤديه الحرف يعرف من نظم الكلام ومن ارتباطه بالكلمات قبله وبعده، وبعبارة قصيرة: من السياق الأسلوبى الذى جاء فيه.

ويترتب على ذلك بداهةً أن المعانى التى ساقها النحاة لحروف الجرّ لاتعدّ شاملة، فمن المؤكّد أن استقراء الكلام العربى – شعره ونثره – يوقف على معانٍ أخرى غير ما ذكره النحاة والذى اختصره ابن مالك اختصاراً شديداً يكاد ينحصر فى حصر حروف الجر نفسها:

٣٦٤– هاكِ حروفَ الجرِ وهى مِنْ إلى حتّى خلا حاشا عدا فى عَنْ علَى
٣٦٥– مذ منذ رُبَّ اللاّم كى واو وتا والكاف والبا ولَعَلَّ ومتى

فذكر هذه المعانى – وبخاصة المعنى الأصلى لكل حرف – له فائدة نحوية أساسية فى التفريق بين حرف الجر الأصلى والزائد والشبيه بالزائد.

إن عرض ابن مالك لمعانى هذه الحروف نظماً بدت فيه جوانب القصور التالية:

(أ) لم يَفِ هذا العرض الوفاء المقنع بما لكلّ حرف من معانٍ استعمل لها استعمالاً مشهوراً فى الأساليب العربية الفصحى، بل ذكر الناظم ما عنّ له من هذه المعانى وانقاد لطاقة النظم – فالحرف (فى) مثلاً ذكر له معنيين هما (الظّرفيّة – السببيّة) بينما وردت له معانٍ عديدة فى كتب النحو الأخرى.